خلال افتتاح «المنتدى الصناعي النفطي الكويتي»

الزنكي: القطاع الخاص لعب دوراً في التنمية وساهم بالنهوض الاقتصادي

■ الهاجري: «البترول الكويتية» أعدت تصورات عديدة لضمان نجاح برنامج مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية

■ العجمي: يجب تضافر الجهود بين الشركات العالمية و«البترول الوطنية» والشركات المحلية لتنمية صناعة النفط

الجلسة الأولى

الزنكي متحدثا

■ الخرافي: المنتدى الصناعي النفطي يعزز الشراكة بين «العام» و«الخاص»

■ توجد بيئة مناسبة للخلق والتطوير والمتابعة للمشاريع النفطية

كتب محمد إبراهيم

برعاية وزير النفط هاني حسين افتتح صباح امس المنتدى الصناعي النفطي الكويتي الذي ينظمه اتحاد الصناعات الكويتي بالتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية وبحضور عدد من قيادات القطاع النفطي واعضاء اتحاد الصناعات.

واستهل الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي اعمال المنتدى بكلمة قال فيها ان تاريخ الكويت يشهد على الدور الذي لعبه القطاع الخاص الكويتي للنهوض بالاقتصاد الوطني وقيادة التنمية، غير أن العديد من العوامل ساهمت في تراجع هذا الدور والرت في حجم المشاركة الإيجابية للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي، وتداركا لذلك وبتعاون مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فقد تم اصدار خطة التنمية بالقانون رقم 2010/9، والتي شملت خارطة طريق لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي من اهمها الاصلاحات الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتمكينه من القيام بدوره المطلوب.

واشار الى ان خطة التنمية تبنت سياسات متعددة لتطوير وتعظيم دور القطاع الخاص في التنمية وتوسيع مشاركة المواطنين في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تملك المواطنين للانشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية.وكذلك تاكيد اهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، ويرتكز تطبيق سياسات خطة التنمية في هذا الجانب على اربع مبادئ رئيسية:

اولا: تبني منهج الإصلاح الاقتصادي القائم بشكل رئيسي على شراكة القطاع الخاص والقطاع العام وميدا تخصيص العديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعامة.

ثانيا: تبني الأشكال المختلفة لأوجه التعاون بين القطاعين العام والخاص.

ثالثا: إسناد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كاملة او بالمشاركة مع القطاع الخاص.

رابعا: ضمان عدم تاثر العمالة الوطنية في المشروعات التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

وقال: انه في مجال مساهمة القطاع النفطي، فقد اكدت خطة التنمية على تعظيم مشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية ونصت على ان سياسة الدولة هي: «استمرار الدور الأساسي للدولة في عمليات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، مع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة اللاحقة، اي أن تتم مشاركته في كافة الأنشطة اللاحقة - كالنقل والصناعات البترولية وغيرها من الأنشطة لتحسين جودة الخدمات مع تقليل تكاليف الإنتاج وبكفاءة أعلى».

وأكد على الدور الذ قامت به ولا تزال مؤسسة البترول الكويتية في دعم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عديدة للقطاع المحلي للعمل كمقاولين رئيسيين بالمشاريع الكبرى والمشاركة بالأعمال الهندسية والانشاءات وتزويد المؤسسة وشركاتها التابعة بالمواد والخدمات. ولم يتم الاكتفاء بذلك بل تم اشراك القطاع الخاص في ملكية بعض المشاريع الرائدة مثل مشاريع الأولفينات الأول والثاني ومشروع العطريات، إلى جانب تخصيص بعض الأنشطة مثل محطات الوقود، واستكمالا لهذا الدور فقد قامت المؤسسة بإعداد استراتيجية حتى العام 2030 آخذة بالحسبان ما ورد بالخطة الانمائية ولا سيما في مجال مشاركة القطاع الخاص وتنمية دوره بالصناعة النفطية.

وأشار الى انه من اهم التطورات المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص والتي جاءت انعكاسا لاستراتيجية المؤسسة حتى العام 2030 هو الانتقال من مفهوم تخصيص الأنشطة إلى ترسيخ مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص والذي يوفر مرونة أكبر باختيار طريقة المشاركة المثلى ولا يقصرها بمفهوم التخصيص.

أعرب عن أمله في ان تتطلع المؤسسة مستقبلا إلى العمل بمبدأ مشاركة القطاع الخاص من خلال نظرة أكثر شمولية تهدف لتنمية دوره بالقطاع النفطي عن طريق تعزيز «المحتوى المحلي» وتوطين الصناعة المحلية المساندة للقطاع النفطي، حيث من المنتظر أن يتم العمل بتلك النظرة الشمولية خلال العام القادم، وذلك بعد اعداد استراتيجية المؤسسة لتعزيز المحتوى المحلي واستكمال جميع الإستعدادات اللازمة.

ومن جانبه قال العضو المنتدب للشؤون المالية في مؤسسة البترول الكويتية على الهاجري ان خطة الدولة للتنمية أكدت على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص الكويتي بالاقتصاد المحلي كمادة للإصلاح الاقتصادي ولاسيما في المجالات التي يهيمن عليها القطاع العام.

وأكد على انه بناء على ذلك، فقد اخذت المؤسسة وشركاتها التابعة تلك التوجهات في الاعتبار وقت إعداد خطتها الاستراتيجية حتى العام 2030، واشتملت التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة في هذا الشان تطوير مفهوم المشاركة مع القطاع الخاص المحلي ليشمل جميع اشكال المشاركة ضمن نظرة شمولية تهدف إلى تمكين القطاع الخاص من تعظيم دوره التنموي في الاقتصاد الكويتي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل أخص.

واشار الى اتخذا المؤسسة عدة خطوات لضمان نجاح برنامج مشاركة القطاع الخاص ومن اهم تلك الخطوات:

اولا: تقييم عمليات مشاركة القطاع الخاص التي تمت بالسابق بهدف استخلاص الدروس المستفادة من تلك التجارب وتضمين برنامج مشاركة القطاع الخاص ما يعظم مواطن النجاح ويتفادى مواطن الضعف عند هيكلة عمليات المشاركة، وكان من اهم نتائج هذا التقييم بروز ثلاثة عوامل ضرورية لإنجاح عملية المشاركة وتحقيق اهدافها:

اولا: الحفاظ على حقوق العمالة الكويتية وتنمية امكاناتها خلال جميع مراحل المشاركة مع القطاع الخاص.

ثانيا: تاصيل افضل ممارسات حوكمة الشركات بالأنشطة التي يتم اشراك القطاع الخاص بها.

ثالثا: بقاء مؤسسة البترول الكويتية كشريك إستراتيجي بالأنشطة ذات الطبيعة الاستراتيجية او التي تحتوي على درجة عالية من التكنولوجيا او مخاطر السلامة والصحة والبيئة، بحيث تستمر المؤسسة بتقديم الدعم للنشاط كشريك استراتيجي على المدى القصير او المتوسط حتى يتمكن القطاع الخاص المحلي من تطوير قدراته وإدارة النشاط بشكل ناجح.

ثانيا: تطوير برنامج مشاركة القطاع الخاص بشكل متوافق مع القوانين ذات الطابع التنموي ولاسيما التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية ويشمل ذلك:

القانون رقم 7 لعام 2008 بشان تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل «BOT» والانظمة المشابهة.

القانون رقم 37 لعام 2010 بشان تنظيم برامج وعمليات التخصيص.

القانون رقم 9 لعام 2010 بشان اصدار الخطة الإنمائية للسنوات «2011/2010 - 2014/2013»، او ما يعرف بقانون خطة التنمية.

ثالثا: إعداد سياسات تضع إطارا متكاملا لعملية مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان نجاح عمليات المشاركة وتغطي تلك السياسات مواضيع عديدة من اهمها:

سياسات التعامل مع العاملين الكويتيين بما يضمن حماية حقوقهم والحفاظ على وجودهم بالصناعة وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم، بالاضافة الى السياسات الخاصة بالتعامل مع الشركات الناتجة عن عمليات المشاركة. وتهدف تلك السياسة لوضع إطار واضح ومحدد لدور المؤسسة وشركاتها التابعة سواء بالمشاركة بالملكية او من خلال الإلتزامات التعاقدية مع الشركات المنشاة كنتيجة لبرنامج مشاركة القطاع الخاص، مع الاخذ بالاعتبار العناية بتاصيل مبدأ حوكمة الشركات حسب افضل الممارسات العالمية بغرض تحسين اداء الأنشطة التي يتم مشاركة القطاع الخاص فيها وتمكينها من النمو والتوسع، وحفظ حقوق صغار المستثمرين.

وقال: ان المؤسسة قامت مؤخرا بإنشاء وحدة متابعة المشاركات بهدف تمكين المؤسسة من اداء دورها كشريك فاعل ومبادر، وتاصيل مفهوم الحوكمة بالأنشطة التي تم مشاركة القطاع الخاص بها، علاوة على متابعة نمو وتطور تلك الأنشطة وإزالة العوائق التي تقف امام تطورها.

وبين ان من باكورة إنجازات تلك الوحدة كان معالجة السلبيات التي شابت عملية تخصيص محطات الوقود ووضع الحلول الكفيلة لتلافيها في المستقبل، وقد تكللت هذه الجهود مؤخرا وبعد مفاوضات مضنية بقيادة مجموعة تطوير مشاركة القطاع الخاص بالمؤسسة بتوقيع ملحقين لعقدي البيع مع شركتي الأولى والسور من شانهما.

واضاف ان المؤسسة قامت ايضا بتوسيع نطاق عمل مجلس الشراكة مع القطاع الخاص ليشمل مؤسسة البترول وجميع الشركات التابعة، ويمثل مجلس الشراكة تجربة رائدة قامت بها شركة البترول الوطنية بهدف تعظيم مشاركة القطاع الخاص المحلي بالأعمال والخدمات التي يحتاجها القطاع النفطي.

واوضح إن الخطوة التالية التي المؤسسة بصددها الان، هو نقل مبدأ تعزيز مشاركة القطاع الخاص إلى آفاق أوسع من خلال وضع استراتيجية شاملة وبرنامج متكامل لتطوير المحتوى المحلي في كافة جوانب الصناعة النفطية الكويتية وتوطين الصناعات المساندة، بحيث يستلهم هذا البرنامج مكوناته من التجارب العالمية الرائدة التي حققت نتائج باهرة في زيادة نسبة المحتوى المحلي في صناعاتها النفطية، وبهذا الصدد يسعدني أن أعلن لكم انه خلال الأسبوع الحالي تم اختيار أحد البيوت الاستشارية العالمية التي لها خبرة واسعة في هذا المجال للعمل مع فريق تم تشكيله من المؤسسة وشركاتها لبناء هذا البرنامج وإعداد كافة متطلبات تنفيذه.

وقال ان المؤسسة بصدد القيام بمشروع مهم تم الانتهاء من عمل دراسة جدوى أولية لاقتصاديات انشاء منطقة للصناعات النفطية بالتعاون مع البنك الدولي، وتتمحور فكرة انشاء المنطقة الصناعية حول تحقيق عدة اهداف، أهمها:

تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة النفطية وتطوير الاقتصاد المحلي.

التقليل من الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل.

انشاء مصانع داخل الكويت لسد احتياجات الصناعة النفطية للشركات التابعة لمؤسسة البترول من المستلزمات الضرورية بالسرعة الممكنة وبتكلفة اقل وجودة عالية.

توفير فرص عمل

وبدوره، قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتي حسين الخرافي: لقد آن الأوان لتقوم مؤسساتنا بتطوير نظامنا ليتماشى مع متطلبات هذا العصر وأملنا كبير في أن تتحول الطاقات التي يزخر بها المجتمع الكويتي الى طاقات إنجاز وتحد حضاري يستفيد من البحث والتحصيل العلمي لبناء الغد بعقول مبدعة قادرة على العطاء مؤمنة ان ما ينفع الناس يمكث في الأرض ومسخرة علمها وقدرتها لخير هذا الوطن وأبناءه في ظل وطن عزيز الأركان شامخ البنيان نفتديه بكل غال ونفيس.

وأكد على ضرورة العمل على فتح باب المناقشة للافكار والمقترحات التي من شانها تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتثمين مشاركة القطاع الخاص في الصناعات النفطية والنهوض بالصناعات النفطية والصناعات المرتبطة بها بشكل عام، مؤكدا على هذا الأمر أصبح من الحتميات والضروريات التي لا غنى عنها للحاق بركب الحضارة ومسايرة التطور.

وقال: ان اتحاد الصناعات يشد من ازر المؤسسة لاشراك القطاع الخاص وزيادة المحتوى المحلي وابتكار الأفكار التي من شانها إيجاد دور للقطاع الصناعي الخاص في دعم الصناعة النفطية الكويتية حتى نواكب التطور الحاصل في التعاون المثمر بين القطاعين في كل الدولة الساعية إلى النهضة المتطلعة الى التنمية.

واوضح انه لاغنى عن الاستعانة بالدراسات الخاصة التي تقوم بها المؤسسة لوضع اللبنة الأولى للمدينة الصناعية النفطية والتصورات المقترحة والأولية لتلك المدينة.

وبين على انه من اسمى ما يدعو إليه هذا المنتدى الوليد هو فتح مشاريع صغيرة وصناعات تقوم على التنسيق بين القطاعين العام والخاص والتي من شانها المساهمة في خلق فرص عمل والقضاء على البطالة بكافة أشكالها ورفع العبء عن الدولة في مجال تشغيل الشباب مما يساهم في نهضة هذا الوطن.

من ناحيته، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نقل الكويت سامي الرشيد ان المنتدى يعد خطوة مهمة في الوقت الحالي لإنعاش القطاع الخاص الكويتي، مشيرا الى ان من اهم اهداف المنتدى خلق حالة من التفاهم المتبادل بين القطاع الخاص والقطاع النفطي.

ولفت الرشيد الى ان التحديات التي تواجه القطاع الخاص كبيرة وان الفرصة متاحة للقطاع النفطي للاعتماد على القطاع الخاص في الكثير من المهام قائلا ان هناك «تقاربا فكري بين القطاعين وان القطاع النفطي وان القطاع الخاص بحاجة الى فرص صناعية واستثمارية للدخول فيها وهذه بداية طيبة».

واشار الى ان القطاع الخاص يرى ان القطاع النفطي مستمر وماض في تنفيذ استراتيجيته وان هناك اتصالا مباشرا يتم عبر بعض القنوات التي قامت بتشجيع القطاع الخاص للدخول في فرص مناسبة في اشارة الى ضرورة استثمار هذه الفرص.

وقال ان الشركات النفطية وتحديدا «نفط الكويت» تعمل وفق الاطر القانونية التي تحكم القطاع النفطي كما ان الفرص الاستثمارية تفتح المجال للشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص. وحول اذا ما كان القطاع الخاص مؤهل ولديه القدرة للدخول في بعض الانشطة مع القطاع العام اكد الرشيد على قدرة القطاع الخاص لأقتا الى وجود مجالات عدة في «نفط الكويت» للمشاركة بين القطاعين.

الرشيد: إنتاج الكويت ثلاثة ملايين برميل تزيد وتنقص حسب السوق

اكد رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد ان حجم انتاج الكويت من النفط الخام يدور في فلك الـ3 ملايين برميل يوميا تقل او تزيد بحدود 100 الف برميل بحسب حاجة السوق العالمي لافتا الى حجم الانتاج هذا يدخل ضمنه انتاج النفط من المنطقة المقسومة.

وقال الرشيد في تصريحات صحافية على هامش المنتدى الصناعي النفطي الكويتي امس ان هذا المنتدى يعد خطوة مهمة في الوقت الحالي لإنعاش القطاع الخاص الكويتي مشيرا الى ان من اهم اهداف المنتدى خلق حالة من

■ السعد: أبرز نتائج «مجلس الشراكة» هي الشفافية بين القطاع النفطي و«الخاص»

جانب من الحضور

مؤسسة البترول شريك في المشاريع المستقبلية

اكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي على دعم مؤسسة البترول للقطاع الخاص باعتباره شريكا وجزء في المشاريع المستقبلية للقطاع النفطي، مشيرا إلى أن النظرة الحالية لمسؤولي القطاع تختلف تماما عن النظرة التقليدية القديمة.

وأضاف الزنكي في تصريح صحافي على هامش المنتدى الصناعي النفطي الكويتي، امس، ان شراكة القطاع الحكومي مع القطاع الخاص تتطلب جهدا كبيرا لوضع لوائح وأسس تتضمن جودة ونجاح المشاريع النفطية، لافتا ان الهدف من تلك الشراكة تعزيز دور القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية المنشودة.

واوضح ان هناك حرصا على وجود دور كبير للمنتج المحلي في المشاريع النفطية وإشراكه فيها، مبينا أن شراكة القطاع الخاص تهدف في المقام الأول تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية وإن لم يتم تفعيل تلك الشراكة فهذا يعني اننا فقدنا هدفا كبيرا من تلك المشاريع.

وحول مشروعي المصفاة الرابعة والوقود البيئي ودورهما في تعزيز دور القطاع الخاص فيهما، أفاد الزنكي ان هذين المشروعين من شانهما إيجاد فرص عمل للشباب، مؤكدا على ضرورة أن يكون للقطاع الخاص القدرة على تنفيذ المشروعات بحيث لا تفقد الجودة على حساب المشاركة.

وفيما يخص التحديات حول مشروعي المصفاة الرابعة والوقود البيئي حاليا، قال الزنكي إن الوقت سابق لأوانه للحديث عن التحديات، إلا انه اشار إلى ان المشاريع كبيرة وضخمة وبها تكنولوجيا حديثة على أحدث الأطر والنظم العالمية، مؤكدا على أن بناء المصفاة سيحقق هدف بيئي واقتصادي.

ولفت إلى ان الإنتاج والاستكشاف لا يمكن تخصيصه لانها تحتاج خبرات عملية بالإضافة إلى أنها تمثل عصب الاقتصاد الكويتي ولا يمكن المشاركة أو المجازفة بها.

واعتبر الزنكي تخصيص محطات الوقود ناجحة ولكنها تحتاج إلى تعاون خاصة ان هناك هدفا للتركيز على العمل الأساسي للمحطات وتغيير خطط محطات البنزين والجودة وتسعى لجعلها مثل المحطات العالمية. وقال ان 40 محطة المتبقية تحت إدارة البترول الوطنية.

آفاق جديدة أمام الاقتصاد الكويتي

اوضح رئيس اتحاد الصناعات الكويتي حسين الخرافي ان مشروع المنطقة النفطية المقترحة من مؤسسة البترول تم مناقشتها مع الهيئة العامة للصناعة والهدف منها انها تتركز فيها الصناعات النفطية المرتبطة بالمواد الخام البترولية. ولفت ان تلك المنطقة في حال تنفيذها بعد تخصيص الأرض سوف تفتح آفاقا كبيرة أمام الصناعات النفطية في الكويت. وبين ان المنطقة النفطية يمكن ان يكون فيها نسبة للقطاع الحكومي إلا أن بعظمها ستكون للقطاع الخاص كي يستفيد من المواد الخام، موضحا ان تلك المنطقة ستنجح بسهولة لتوافر المواد الخام بالكويت، وهي النفط والمشتقات النفطية. ولفت الى العالم بحاجة لهذه الصناعات التي هي السهل الممتنع، قائلا: «اعتقد ان يخرج من هذا المنتدي شيء ايجابي لتواجد جميع القيادات النفطية والصناعية» وذلك في اشارة الى الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص واستثماراته.

واشار الخرافي الى ان المنتدى الصناعي النفطي يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وان هناك توجه بيئة مناسبة للخلق والتطوير والمتابعة للمشاريع النفطية.

وأكد على ان المنتدى يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وان هناك توجه بيئة مناسبة للخلق والتطوير والمتابعة للمشاريع النفطية.

وبين ان المنتدى يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وان هناك توجه بيئة مناسبة للخلق والتطوير والمتابعة للمشاريع النفطية.

من جهته، اكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة البترول الوطنية الكويتية فهد سالم العجمي ان الشركة وباعتبارها ترأس مجلس الشراكة بين القطاع النفطي والقطاع الخاص لها دور بارز، فهي تعمل على المطالبة بتوصيات عملية لتفعيل العمل وتطويره بين القطاعين.

من ناحيته، قال نائب العضو المنتدب لتطوير مشاركة القطاع الخاص بمؤسسة البترول الكويتية في كلمته، ان المؤسسة قد بدات فكرة مجلس الشراكة الاستشاري من البترول الوطنية ثم تم تعميمها على جميع الشركات التابعة في مؤسسة البترول الكويتية.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود «كافكو» أسعد السعد ان فكرة مجلس الشراكة الاستشاري بدأ كفكرة في شركة البترول الوطنية منذ 4 سنوات وانتشر في جميع الشركات البترولية التابعة لتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص.

وبين أن من بين الإنجازات التي حققها مجلس الشراكة الاستشاري ما يتعلق بتعديل صيغة العقود وإنشاء مكتب لاستلام الشكاوى والرد عليها، كما أن المجلس قام بتعديل المنتج المحلي ومواصفاته بحيث يتم موائمتها مع متطلبات والمواصفات المطلوبة.

واشار السعد الى ابرز نتائج مجلس الشراكة هي الشفافية الكبيرة بين القطاع النفطي والقطاع الخاص حيث كان هناك مجموعة من المقاولين والقطاع العام وجهه تسن القوانين للربط بين هذه الجهات مثل غرفة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وبوجودهم كان طرف ثالث لحل الخلافات ان وجدت.

واوضح أن الشفافية أدت إلى إعادة النظر في صيغة العقود التي كانت مجحفة بحق القطاع الخاص لصعوبة تنفيذها وتم إعادة صياغتها بمساعدة القانونيين وهي بادرة من البترول الوطنية بما ساهم في رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص.

واستدرك قائلا: «ان من بين الشروط التي تم إعادة النظر بها كيفية تاهيل المقاولين وزيادة عدد المقاولين المحليين ممن شاركوا في أعمال الشركة».

واعتبر أن المنتدى بداية تحرك كبير ليس من شركة واحدة وإنما من شركات القطاع النفطي الممثلة لاقتصاد الدولة ما يعزز دور القطاع الخاص.